

قرار مجلس الوزراء

رقم ٤١ لسنة ٢٠١٩

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها :

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة :

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩

ولائحته التنفيذية :

وعلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٦ بإنشاء هيئة تنمية واستخدام الطاقة

المجديدة والمتتجدة :

وعلى قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية :

وعلى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ٢٠١٤ بشأن تحفيز إنتاج الكهرباء من مصادر

الطاقة المتتجدة :

وعلى قانون الكهرباء الصادر بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٥ :

وعلى قانون الاستشار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية :

وعلى قانون تنظيم التعاقدات التي تيرمها الجهات العامة الصادر بالقانون

رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠٥ لسنة ٢٠١٥ بإنشاء جهاز تنظيم

إدارة المخلفات :

وعلى ما عرضته وزيرة البيئة :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

قرار:

(المادة الأولى)

تحدد أسعار شراء الطاقة الكهربائية الموردة لشركات توزيع الكهرباء، من محطات إنتاج الكهرباء، المستخدمة للمخلفات البلدية الصلبة أو من الغاز الحيوي المستخرج من المدافن الصحية الآمنة والتي سيتم التعاقد معها بنظام تعريفة التغذية المقررة بسعر ٤ .١ جنيه لكل كيلو وات ساعة، وتحدد التعريفة بسعر ٣ .١ جنيه لكل كيلو وات ساعة في حالة إنتاج الطاقة الكهربائية من الحمأة الناتجة من محطات معالجة الصرف الصحي.

(المادة الثانية)

يكون سعر شراء الطاقة الكهربائية المحدد بالمادة الأولى من هذا القرار بالجنيه المصري وذلك طبقاً لمعادلة سعرية موضحة باليابان المرفق .
ويكون التعاقد لشراء الطاقة الكهربائية من المخلفات لمدة خمسة وعشرين عاماً .

(المادة الثالثة)

يتم التعاقد على شراء الطاقة الكهربائية المولدة من المخلفات بين المحافظة الواقع في نطاقها محطة الإنتاج والجهة المالكة محطة إنتاج للطاقة الكهربائية والتي تم تحصيص الأرض لها بواسطة المحافظة كحق انتفاع وذلك بعد موافقة الوزير المختص بالإدارة المحلية لمدة زمنية متساوية لمدة اتفاقية التعاقد لشراء الطاقة الكهربائية المولدة والمبرمة بين المحافظات وشركات توزيع الكهرباء المنتجة .

وتلتزم المحافظة الواقع في نطاقها محطة إنتاج الطاقة الكهربائية بسداد سعر الطاقة الكهربائية الموردة من محطة الإنتاج لشركات توزيع الكهرباء، وتوريد الكميات المطلوبة من المخلفات لإنتاج الطاقة الكهربائية للجهة المالكة لمحطة إنتاج الطاقة الكهربائية دون تحويل الجهة المالكة لمحطة بأية أعباء مالية .

(المادة الرابعة)

تحصل المحافظة الواقع بنطاقها محطة إنتاج الطاقة الكهربائية تعرفة التغذية الكهربائية الموردة لشركات توزيع الكهرباء بسعر ١٠٣ جنيه للكيلو وات ساعة من شركات توزيع الكهرباء ، وتحصل القيمة المتبقية وقدرها ٣٧ . . جنيه للكيلو وات ساعة من حساب صندوق النظافة بالمحافظة في حالة إنتاج الطاقة الكهربائية من المخلفات البلدية الصلبة أو من الغاز الحيوي المستخرج من المدافن الصحية الآمنة ، وفي حالة عدم قدرة حساب صندوق النظافة على تحمل هذا الفرق تتحمله الخزانة العامة للدولة لمدة لا تزيد على سنتين ماليتين تبدأ اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار كدعم له في هذا المجال على أن يتحمله الصندوق بعد ذلك من موارده .

وفي حالة إنتاج الطاقة الكهربائية من الحمأة الناتجة من محطات معالجة الصرف الصحي يتم تحصيل التعريفة وقدرها ١٠٣ جنيه للكيلو وات ساعة من شركات توزيع الكهرباء .

(المادة الخامسة)

يقوم جهاز تنظيم إدارة المخلفات بالتعاون مع جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك بالراجعتين الفنية لبنيو التعاقد بين طرفى اتفاقية التعاقد لشراء الطاقة الكهربائية المولدة ، والموافقة ، والاعتماد ، طبقاً للضوابط والأحكام والقوانين المعمول بها بجمهورية مصر العربية .

ولجهاز تنظيم إدارة المخلفات حق الرقابة والمتابعة لتشغيل هذه المحطات على مدار المدة التعاقدية لضمان التخلص من كمية المخلفات بإنتاج الطاقة الكهربائية طبقاً لاتفاقية شراء الطاقة الكهربائية .

(المادة السادسة)

يقوم جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك بوضع القواعد التنظيمية والاشتراطات الفنية للربط بشبكات الكهرباء وذلك فيما يخص إنتاج الكهرباء من المخلفات .

(المادة السابعة)

تلتزم الجهة المالكة لمحطات إنتاج الطاقة الكهربائية بالحصول على كافة التراخيص الالزمة من جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك وتحمّل تكلفة كافة الدراسات ومعدات الربط على الشبكة وصيانتها، كما تلتزم بتقديم كافة الدراسات البيئية الالزمة لإنهاء إجراءات التراخيص المطلوبة للإنشاء والتسيير .

(المادة الثامنة)

تقدير القدرة المركبة الكلية لمحطات إنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام المخلفات طبقاً لل المادة الأولى من هذا القرار بحوالي ٣٠٠ ميجا وات خلال خمس سنوات على الأقل من تاريخ العمل بهذا القرار ، وتكون سعة المحطات عند حد أقصى ٢٠ ميجا وات وحد أدنى ٥٠ كيلو وات للربط على شبكة الجهد المتوسط (جهد ١١ أو ٢٢ كيلو فولت) على أن يتحمل مالك المحطة تكلفة ربط محطته بأقرب نقطة ربط على الجهد المتوسط .
ويعاد النظر في التعرية بعد الوصول للحد الأقصى للقدرات التعاقدية البالغ مقداره (٣٠٠ ميجا وات) .

(المادة التاسعة)

تشكل لجنة مشتركة برئاسة وزير البيئة وعضوية كل من :

أولاً - مثل عن كل من الوزارات والجهات الآتية :

وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة .

وزارة الاستثمار والتعاون الدولي .

وزارة البترول والثروة المعدنية .

وزارة المالية .

وزارة التنمية المحلية .

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية .

المحافظة المختصة .

جهاز تنظيم إدارة المخلفات .

ثانياً - عدد (٣) خبراء في مجال المخلفات والطاقة يختارهم وزير البيئة :

وتتولى اللجنة المشتركة وضع الضوابط الفنية والمالية الازمة للتعاقد بشأن محطة إنتاج الطاقة الكهربائية من المخلفات ، وإجراء التقييم الفني للمشروعات العاملة في هذا المجال .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وي العمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٥ ربيع الآخر سنة ١٤٤١ هـ

(الموافق ٢ ديسمبر سنة ٢٠١٩ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مدبولي

بيان المعادلة السعرية الخاصة بتعريفة التغذية

للطاقة الكهربائية المنتجة من المخلفات

سعر تعريفة التغذية تم تحديده عند ٤١ .٤ جنيه لكل كيلو وات ساعة عند سعر صرف

للدولار يبلغ ١٧.٥ جنيه لكل دولار متاحاً من جهتين :

١ - ٤١ .٤ جنيه لكل كيلو وات ساعة متاحصلة من شركات توزيع الكهرباء الموردة لها كميات الطاقة الكهربائية المولدة من المخلفات البلدية الصلبة أو الغاز الحيوى المستخرج من المدافن الصحية الآمنة أو من الحمامات بالمحطات معالجة الصرف الصحى .

٢ - ٣٧ .٠ جنيه لكل كيلو وات ساعة متاحصلة من حساب صندوق النظافة بالمحافظة فى حالة توليد الطاقة الكهربائية من المخلفات البلدية الصلبة أو الغاز الحيوى المستخرج من المدافن الصحية الآمنة ، وفي حالة عدم قدرة حساب صندوق النظافة على تحمل هذا الفرق تتحمله الخزانة العامة للدولة لمدة لا تزيد على سنتين ماليتين تبدأ اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار المرفق به هذا البيان .

سعر تعريفة التغذية يسدد بالجنيه المصرى ومكون من ثلات معاملات ، معامل ثابت ومعاملان متغيران طبقاً لسعر صرف الدولار يوم المحاسبة ليعكس التغير فى سعر التعريفة ليغطى تكاليف التشغيل وقطع الغيار المستوردة والمرتبطة بالعملة الأجنبية وكذلك معدل التغير فى سعر الوقود المكافىء بالمحطات ، وعليه تطبق المعادلة السعرية الآتية :

أولاً - فى حالة انخفاض سعر صرف الدولار عن سعر الصرف عند حساب التعريفة

(١٧.٥ جنيه لكل دولار) :

قيمة التعريفة بالجنيه = ٤١ .٠ جنيه لكل كيلو وات ساعة (قيمة ثابتة) + ٦٢ .٠ جنيه لكل كيلو وات ساعة مضروباً فى نسبة سعر صرف الدولار يوم المحاسبة إلى سعر صرف الدولار عند حساب التعريفة والبالغ ١٧.٥ جنيه لكل دولار + ٣٧ .٠ جنيه لكل كيلو وات ساعة مضروباً فى معامل يساوى الواحد الصحيح .

القيمة الثابتة (المعامل الثابت) من سعر الشراء تبلغ ٤١ . . جنيه لكل كيلو وات ساعة المتحصلة من شركات التوزيع المورد لها كميات الطاقة الكهربائية المولدة من المخلفات .

القيمة المتغيرة (المعامل المتغير الأول) من سعر الشراء تبلغ ٦٢ . . جنيه لكل كيلو وات ساعة المتحصلة من شركات التوزيع المورد لها كميات الطاقة الكهربائية المولدة من المخلفات .

القيمة المتغيرة (المعامل المتغير الثاني) من سعر الشراء تبلغ ٣٧ . . جنيه لكل كيلو وات ساعة المتحصلة من خارج تعريفة شركات التوزيع ولا يطبق عليها أي تغير نتيجة انخفاض سعر الصرف .

تم تطبيق الانخفاض في المعامل المتغير الأول في المعادلة السعرية عند بلوغ نسبة سعر صرف الدولار يوم المحاسبة إلى سعر صرف الدولار عند حساب التعريفة والبالغ ١٧,٥ جنيه لكل دولار لقيمة أقل أو تساوي ٩٥ .

ثانياً - في حالة زيادة سعر صرف الدولار عن سعر الصرف عند حساب التعريفة

(١٧,٥ جنيه لكل دولار) :

قيمة التعريفة بالجنيه = ١,٣ جنيه لكل كيلو وات ساعة (قيمة ثابتة) + ٣٧ . . جنيه لكل كيلو وات ساعة مضروباً في نسبة سعر صرف الدولار يوم المحاسبة إلى سعر صرف الدولار عند حساب التعريفة والبالغ ١٧,٥ جنيه لكل دولار .

القيمة الثابتة (المعامل الثابت) من سعر الشراء تبلغ ١,٣ جنيه لكل كيلو وات ساعة المتحصلة من شركات التوزيع المورد لها كميات الطاقة الكهربائية المولدة من المخلفات .

القيمة المتغيرة من سعر الشراء تبلغ ٣٧ . . جنيه لكل كيلو وات ساعة المتحصلة من خارج تعريفة شركات التوزيع ويطبق عليها أي تغير نتيجة زيادة سعر الصرف للدولار .

١٠ الجريدة الرسمية - العدد ٤٨ مكرر (أ) في ٢ ديسمبر سنة ٢٠١٩

يتم تطبيق الزيادة في المعامل التغير في المعادلة السعرية عند بلوغ نسبة سعر صرف الدولار يوم المحاسبة إلى سعر صرف الدولار عند حساب التعرفة والبالغ ١٧٠٥ جنيه لكل دولار لقيمة أعلى أو تساوى ١٠٠٥

ثالثاً - في حالة التغير في سعر صرف الدولار عن سعر الصرف عند حساب التعرفة

(١٧٠٥ جنيه لكل دولار) بقيمة أكبر من ٩٥ . . وأقل من ١٠٠٥ :

قيمة التعرفة بالجنيه = ٤٠ .١ جنيه لكل كيلو وات ساعة (لطاقة المولدة من المخلفات البلدية الصلبة ومن الغاز الحيوي المستخرج من المدافن الصحية الآمنة) .

قيمة التعرفة بالجنيه = ٣٠ .١ جنيه لكل كيلو وات ساعة (لطاقة المولدة من الحمأة بمحطات معالجة الصرف الصحي) .